الأمم المتحدة S/2011/32

مجلس الأمن

Distr.: General
25 January 2011
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (عن الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

## أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩١٢ (٢٠١٠)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١. ويتناول التطورات الرئيسية التي شهدتها تيمور – ليشتي، وحالة تنفيذ البعثة لولايتها منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وواصلت أميرة حق، ممثلتي الخاصة، قيادة البعثة والتنسيق مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية. وساعدها في ذلك فين ريسكي – نيلسن، نائب الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، وشيغيرو موشيدا، نائب الممثلة الخاصة للأمن العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون. ومضت البعثة في اتباع نهجها القائم على مبدأ ”وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة“، بما يتماشى مع إطارها الاستراتيجي المتكامل.

## ثانيا – التطورات السياسية والأمنية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

٢ – ظلت الحالة في تيمور – ليشتي هادئة عموماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتشير الاتجاهات بصفة عامة إلى إحراز مزيد من التقدم تجاه تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل. وتجلت الرغبة في إحلال السلام والاستقرار والوحدة بصفة دائمة في الرسائل التي وجهها العديد من القادة الوطنيين بمناسبة العام الجديد. وأكد خوسيه راموس – هورتا، رئيس تيمور – ليشتي في خطابه الذي ألقاه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أهمية تعزيز الوحدة والحوار الوطنيين، وعزا الفضل في التقدم البيِّن المحرز منذ عام ٢٠٠٦ إلى الجهود المتضافرة التي يبذلها مكتبه والحكومة وزعماء الأحزاب، بما في ذلك قادة الجبهة الثورية لتيمور – ليشتي المستقلة، وقوات الأمن، والمجتمع المدني، والكنيسة الكاثوليكية،



الرجاء إعادة استعمال الورق

والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، والأمم المتحدة، وقوات الأمن الدولية، وغيرهم. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بياناً صحفياً أكد فيه أن الحكومة ستحشد الموارد لضمان إحلال السلام والنمو والازدهار في تيمور - ليشتي لجميع الأجيال القادمة. وفي رسالته المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر، دعا ماري الكاتيري، الأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة، التيموريين إلى أن يتحدوا من أجل الدفاع عن مبادئ الدستور وعن سيادة القانون في ظل الديمقراطية، وإلى نبذ استخدام العنف من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، ونادى بأن يكون عام ٢٠١١ عاماً لبناء الثقة فيما بين التيموريين ولتحقيق التضامن الوطني.

٣ - وعقب المشاورات العامة التي عقدها رئيس الوزراء، كاي رالا زانانا غوسماو، في جميع المقاطعات الفرعية في وقت سابق من عام ٢٠١٠ بشأن مشروع الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية التي تغطي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٣٠ (انظر الفقرة ٣ من الوثيقة S/2010/522)، لم يُفرغ بعد من وضع الصيغة النهائية لمشروع الخطة. بيد أن الحكومة، وقد أخذت مشروع الخطة في الاعتبار، قدمت مقترح ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ إلى البرلمان الوطني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر للموافقة عليه. وفي جلسات اللجنة البرلمانية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أوضح أعضاء الحكومة نفقات الدولة والبرامج التي تم تنفيذها في عام ٢٠١٠، ودافعوا عن مخصصات الميزانية التي اقترحوها لعام ٢٠١١. وفي خطوة تعكس مختلف الشواغل التي تساور الجمهور بشأن ما يرونه من إهدار للأموال العامة وتزايد الفساد، أثار أعضاء البرلمان تساؤلات بشأن مشاريع معينة للاستثمارات العامة الواسعة النطاق، مثل التشييد الجاري لمحطة توليد الكهرباء وشبكة الكهرباء الوطنية الجديدتين، كما أثاروا مزاعم بشأن إساءة استعمال الأموال، لأغراض منها شراء المركبات والوقود والأرز. كما أعرب بعض أعضاء البرلمان عن القلق إزاء مقترح الحكومة بإنشاء صندوق مخصص للهياكل الأساسية يجري من خلاله إدارة ما يزيد عن ثلث الميزانية، بحيث يمكن ترحيله من سنة إلى أخرى وإعادة تخصيصه دون الحصول على موافقة البرلمان.

٤ - وتمثلت إحدى المبادرات الرئيسية التي اتخذها الحكومة في الاجتماع الذي نُظم في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر في ديلي مع جميع زعماء القرى وعددهم ٤٤٢، وقام وزير إدارة شؤون الدولة وتنظيم الأراضي بافتتاحه واختتامه. وأتاح هذا المحفل للحكومة ولزعماء القرى فرصة لمناقشة الخطط الإنمائية التي وضعتها الحكومة لعام ٢٠١١، ولا سيما في مجالي التعليم والزراعة.

٥ - واستأنفت الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن تولي عمليات الشرطة في مقاطعتين إضافيتين وثلاث وحدات أخرى، ليصبح العدد الإجمالي عشر مقاطعات وست وحدات حتى الآن. وعلى الرغم من الهدوء العام الذي ساد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجّل عدد من حوادث العنف فيما بين جماعات من الشباب. وقد وقع أحد أخطر هذه الحوادث في ١٦ كانون الأول/ديسمبر في مقاطعة إرميرا، وأسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة اثنين وتدمير ٢٤ منزلاً. وقُتِل ثلاثة أشخاص آخرين في حوادث عنف متفرقة تخللتها اشتباكات بين جماعات من محترفي الفنون القتالية في مقاطعة بوكو خلال الفترة من ١ إلى ٣ كانون الثاني/يناير. ومع أن وقوع هذه الحوادث يدعو للقلق، فهي ناجمة عن نزاعات محلية ولم يكن لها أثر يُذكر في البيئة الأمنية العامة.

٦ - وتبقى العلاقات الثنائية بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي قوية. وعقد رئيس الوزراء غوسماو والرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو اجتماعاً ثنائياً في منتدى بالي للديمقراطية الذي عُقد، يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر. وخلال هذا المنتدى، أعربت إندونيسيا عن استعدادها لدعم رغبة تيمور - ليشتي في الانضمام إلى عضوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا أثناء فترة رئاستها في عام ٢٠١١.

## ألف - دعم الحوار والمصالحة

٧ - واصلت ممثلتي الخاصة بذل جهود المساعي الحميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس راموس - هورتا، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان فرناندو ''لاساما'' دو أوروخو، والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة. كما واصلت استضافة اجتماعات مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الأحزاب غير الممثلة في البرلمان، ومع النساء اللاتي يمثلن أحزابا سياسية. وواصل نائب ممثلتي الخاصة المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية عقد اجتماعات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء لمناقشة المسائل المتصلة بالمساءلة والحكم، والأمن الغذائي، وبرامج التغذية بالمدارس، والتأهب لمواجهة مخاطر الكوارث. وواصل نائب ممثلتي الخاصة المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون عقد اجتماعات مع وزيري الدولة لشؤون الأمن وشؤون الدفاع لمناقشة المسائل المتصلة بحفظ النظام وبالقطاع الأمني الأوسع نطاقاً، مع التركيز بوجه خاص على إنجاز عملية اعتماد أفراد الشرطة الوطنية، واستئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بمسؤوليات حفظ الأمن، والتدابير اللازمة للحفاظ على الأمن والاستقرار أثناء الفترة الانتخابية الحاسمة في عام ٢٠١٢.

٨ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، بدأ البرلمان مداولات الجلسة العامة بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بالتعويضات وإنشاء مؤسسة لمتابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة (انظر الفقرة ٧٦ من الوثيقة S/2010/85)، والتي أعقبت مشاورات واسعة أجريت مع مؤسسات حكومية أخرى والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والمنظمات المعنية بالضحايا. وأظهر النقاش اختلافاً في وجهات النظر بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون المؤسسة هيئة مستقلة أم تابعة للحكومة، وبشأن تعريف الضحايا. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أرجأ البرلمان إجراء مزيد من النقاش بشأن مشاريع القوانين إلى شباط/فبراير ٢٠١١ بناءً على طلب قدمه ١٢ عضواً في البرلمان (يمثلون أحزابا داخل الحكومة وخارجها) بأن تجري مناقشة التشريعات القائمة بشأن قدامى المحاربين قبل مواصلة النظر في مشاريع القوانين. وفي هذا السياق، أكد العديد من أعضاء البرلمان على ضرورة البت على نحو أفضل في مسائل من قبيل تحديد شروط اكتساب صفة قدامى المحاربين ونوع الإعانة أو الاعتراف المستحق لهم، وذلك قبل السعي إلى حل مسألة تعويض الضحايا.

٩ - وبدعم من الرئيس، عُقِد المؤتمر الختامي لحوار الوفاق الوطني بشأن الحقيقة والعدالة والمصالحة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وشارك في رئاسته رئيس البرلمان الوطني والأسقف غونار ستالسيت، المبعوث الخاص للنرويج إلى تيمور - ليشتي. وأتاح المؤتمر تيسير الحوار فيما بين الحكومة وأعضاء البرلمان والزعماء التيموريين الآخرين بشأن قضايا العدالة والمصالحة، حيث حضر الجلسة الافتتاحية كل من الرئيس، ورئيس البرلمان الوطني، ورئيس الوزراء، والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة. وشملت المسائل التي نوقشت كيفية التعامل مع قضية ماتيرنوس بيري (انظر الفقرة ٣٣ من الوثيقة S/2009/504)، ودفع تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٩، ومحاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي وقعت في عام ١٩٩٩. واستشهد الرئيس راموس - هورتا بالعلاقة الثنائية الجيدة مع إندونيسيا، وأكد أن جهاز العدالة يجب أن يأخذ في الاعتبار الحالة الخاصة لتيمور - ليشتي وأن يُوازن بين العناصر العقابية والإصلاحية. وذكر رئيس الوزراء، في إشارة إلى أجواء الاستقرار السائدة، أن الاضطراب والعنف لا ينشآن من مشاكل العدالة الرسمية فحسب، وإنما أيضاً من انعدام العدالة الاجتماعية. واسترشد حوار الوفاق الوطني الذي بدأ في عام ٢٠٠٩، بتوجيهات لجنة توجيهية وطنية مؤلفة من ممثلين لجميع الأحزاب السياسية، بمساعدة من المنظمات غير الحكومية، والكنيسة الكاثوليكية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

١٠ - وعقدت ممثلتي الخاصة مناقشات مائدة مستديرة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر مع ممثلين لمنظمات المجتمع المدني النسائية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الذي يشكل حالياً جزءاً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في إطار الأنشطة التذكارية التي نُظمت احتفالاً بذكرى مرور ١٠ سنوات على صدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة S/2010/522). ورحب الاجتماع بإصدار قانون مكافحة العنف المترلي وبإجراءات المتابعة ذات الصلة، بما في ذلك إجراءات تنفيذ القانون، وأكد مجدداً أهمية مواصلة بذل الجهود لتعزيز حقوق المرأة في تملك الأراضي وزيادة مشاركتها في العمليات السياسية. وقدمت ممثلتي الخاصة إلى الاجتماع أيضاً إحاطة بشأن صدور تقرير عملية التعلم المتبادل بين أيرلندا/أيرلندا الشمالية وتيمور - ليشتي وليبريا بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك، تتويجاً لمبادرة بين هذه البلدان مدتها ثلاث سنوات. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد برلمان الشباب الذي افتتحه وزير الدولة للشباب والرياضة في آب/أغسطس (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة S/2010/522)، دورته الأولى في ديلي، حيث ألقى رئيس البرلمان الوطني أيضاً خطاباً أمام ١٣٠ مندوباً. وما زالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تدعم هذه المبادرة التي أطلقها وزير الدولة.

١١ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، افتتح وزير التضامن الاجتماعي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر الذي يوافق يوم حقوق الإنسان، إدارة بناء السلام والتماسك الاجتماعي التابعة للمديرية الوطنية للمساعدة الاجتماعية. وستهدف هذه الإدارة إلى تعزيز منع نشوب التراعات، وبناء السلام، وتعزيز القدرات في مجال التماسك الاجتماعي على الصعيدين الوطني والمحلي، وتشجيع زيادة مشاركة المرأة في مبادرات بناء السلام، وتعميم عمليات التنمية المراعية لظروف التراعات.

## باء - تعزيز الحكم الديمقراطي

١٢ - في ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء على إدخال بعض التعديلات على القوانين المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية وهيئتي إدارة الانتخابات. وقدمت التعديلات إلى البرلمان للموافقة عليها، ومن المتوقع أن تُطرح للمناقشة في مطلع عام ٢٠١١. وستتيح عند صدورها تنظيم الانتخابات المقرر حاليا إجراؤها في عام ٢٠١٢. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى هيئتي إدارة الانتخابات (وهما اللجنة الانتخابية الوطنية والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات)، وذلك بتعزيز قدراتهما المؤسسية بحيث يتسنى لهما إجراء

الانتخابات في المستقبل في ظل دعم دولي يقل عن الدعم الذي تعيّن تقديمه خلال الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٦٤). وعلى وجه الخصوص، قُدم الدعم إلى العملية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر لتحديث قوائم تسجيل الناخبين وفي سياق البرامج التدريبية المختلفة التي نُظمت بالاشتراك مع الأحزاب السياسية وركزت على تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية بوصفها مرشحة وناخبة على حد سواء. وردا على الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى البعثة من مدير الأمانة الفنية لإدارة الانتخابات، والتي يطلب فيها دعم الأمم المتحدة للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٢، وعلى نحو ما أُبلغ في رسالة وجهت إليه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ستقوم شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات في مطلع عام ٢٠١١ من أجل تحديد نطاق ونوع الدعم اللازم، وذلك بالتنسيق مع هيئتي إدارة الانتخابات وغيرهما من الجهات المعنية.

١٣ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، نظمت لجنة مكافحة الفساد، بالتنسيق مع مكتب الرئيس والبرلمان الوطني ومكتب رئيس الوزراء، حلقة دراسية لأعضاء الحكومة وكبار موظفي الخدمة المدنية بشأن مسائل متعلقة باستئصال الفساد. وكانت مشاركة رئيس الوزراء ونائب رئيس البرلمان الوطني والمدعي العام والأمين العام للجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة، وغيرهم، تبعث على الأمل وأظهرت تأييدا واسع النطاق لتدابير مكافحة الفساد. واحتفالا باليوم الدولي لمكافحة الفساد، نظمت لجنة مكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر حفل أداء اليمين لعشرة محققين مستقدمين حديثا، بينهم امرأتان، حضره رئيس البرلمان الوطني. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت محكمة الاستئناف في إطار ممارستها للصلاحيات الدستورية المخولة للمحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات التي لم تنشأ بعد، تقريرها الأول عن مراجعة حسابات ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٩، الذي تضمن انتقادات لتعليل إنفاق الأموال العامة، ولا سيما عدم وجود تفاصيل كافية في الوثائق ذات الصلة تتيح إجراء تحليل مناسب للنفقات. ولئن كان هذا التقرير محدودا من حيث نطاقه، فإنه يشكل سابقة فيما يتعلق بالمراجعة القضائية للحسابات العامة.

١٤ - وفي رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر، أبلغ رئيس الوزراء رئيس البرلمان الوطني بصدور لائحتي اتهام بحق نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لارتكابهما جرائم الإثراء غير القانوني وإساءة استعمال السلطة. وفي بيان صحفي صادر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت وزارة الخارجية بأن رئيس فريق قضاة محكمة ديلي المحلية قدم في ذلك اليوم إشعارا يفيد بأنه رفض كل الاتهامات المقدمة ضد وزير الخارجية. وردا على طعن تقدم به مكتب المدعي العام، أيدت محكمة الاستئناف في ١٣ كانون الأول/ديسمبر قرار المحكمة المحلية.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أشار رئيس الوزراء في بيان بثه التلفزيون الوطني إلى أنه تلقى إشعارا من محكمة ديلي المحلية يدعوه إلى وقف نائب رئيس الوزراء عن العمل، إلا أن الحكومة ستنتظر صدور حكم محكمة الاستئناف بشأن طعن قدمه فريق الدفاع قبل اتخاذ أي قرار في هذا الشأن. ومن المقرر حاليا أن تبدأ المحاكمة في آذار/مارس ٢٠١١. ومما يبعث على التفاؤل أن يقوم جميع القادة السياسيين الذين أدلوا ببيانات علنية بشأن لائحتي الاتهام، بمن فيهم رئيس الوزراء، بالتأكيد على ضرورة احترام الإجراءات القضائية.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة، بالتعاون مع الجهات المعنية الوطنية، ثلاثة منتديات عن الحكم الديمقراطي أتاحت مزيدا من الفرص أمام المواطنين للتفاعل مع زعمائهم الوطنيين. وركزت المنتديات على المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، وقدامى المحاربين، والأهداف الإنمائية للألفية، وشارك فيها أعضاء في البرلمان وموظفون مدنيون وممثلون عن وسائط الإعلام والمجتمع المدني. ووضعت لجنة الخدمة المدنية سياسة بشأن تحويل وظائف الخدمة المدنية المؤقتة إلى وظائف دائمة وافق عليها مجلس الوزراء في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتبلغ نسبة النساء ٣١ في المائة من نحو ٥٠ في المائة (زهاء ١٣ ٠٠٠ موظف) من موظفي الخدمة المدنية العاملين حاليا بعقود مؤقتة. وقد وضعت لجنة الخدمة المدنية أيضا، بدعم من البرنامج الإنمائي، نظاما للمعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين لتيسير اتخاذ القرارات المستنيرة والتخطيط الوظيفي لموظفي الخدمة المدنية.

١٦ - ومنذ وضع الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل في شباط/فبراير ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٤٧ من الوثيقة S/2009/72)، أُحرز بعض التقدم نحو تحقيق الأهداف والنقاط المرجعية المتعلقة بثقافة الحكم الديمقراطي والحوار. وشكل إنشاء لجنة الخدمة المدنية في آب/أغسطس ٢٠٠٩ خطوة إيجابية نحو تعزيز فعالية الخدمة المدنية. وقامت الحكومة أيضا بتطوير القدرة على الاستفادة من وسائط الإعلام المحلية للوصول إلى المجتمعات المحلية من أجل توضيح سياساتها وبرامجها، حيث تبذل معظم الوزارات جهودا متزايدة للعمل مع وسائل الإعلام. وقامت الحكومة أيضا بزيادة إنفاقها الإنمائي في المقاطعات، رغم وجود قدرة محدودة من موظفي الخدمة المدنية وقادة المجتمعات المحلية على صعيد المقاطعات من أجل تنفيذ ورصد الإنفاق العام. وبالإضافة إلى ذلك، واصل البرلمان ممارسة مهام الإشراف على أنشطة الحكومة، مع مشاركة المعارضة المتمثلة في الجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة مشاركة نشطة في المناقشات البرلمانية وتقديمها إسهاماً كبيراً فيها. ولعل أبرز المؤشرات على استقرار تيمور - ليشتي في الأجل الطويل وانتعاشها من أحداث عام ٢٠٠٦ سيتمثل في إمكانية إجراء عملية انتخابية سلمية في عام ٢٠١٢. ورغم أن ذلك سيتطلب إجراء انتخابات وطنية تتسم بالمصداقية والشفافية، فإن نجاح الانتخابات لن يضمن بمفرده تحقيق

الحكم الديمقراطي. ولا يزال يتعين ترسيخ فهم واحترام الضوابط والموازين فيما بين ركائز السيادة الأربع. وكما أشير أعلاه (انظر الفقرة ٣)، ثمة شواغل أيضا بشأن احتمال استشراء الفساد، وإن كان إصدار محكمة الاستئناف تقريرها الأول عن مراجعة الحسابات، وإنشاء لجنة مكافحة الفساد ينمّان عن زيادة تدريجية في القدرات المؤسسية على مكافحة الفساد. وفي هذا السياق، واصلت البعثة تزويد اللجنة بالمشورة والدعم في المجالين القانوني والسياساتي.

## جيم – الحفاظ على الأمن العام

١٧ – ظلت الحالة الأمنية في البلد مستقرة، فلم تسجل أي أحداث كبيرة تخل بالنظام العام أو زيادات حادة في الجرائم المبلغ عنها، بما في ذلك في المقاطعات التي استأنفت فيها الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية عن أعمال الشرطة. ونُظمت عدة مناسبات شملت تنظيم تجمعات عامة كبيرة بطريقة سلمية، بما في ذلك احتفالات عيد الاستقلال في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وأنشطة الأحزاب السياسية التي عمت جميع أرجاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ديلي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تظاهر ما يقرب من ٨٠ شخصا احتجاجا على عمليات إخلاء الأراضي المقررة، وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تظاهر نحو ١٠٠ طالب جامعي أمام البرلمان الوطني احتجاجا على عدم تقديم المساعدة الكافية للطلاب في مجال النقل. وكانت المظاهرتان سلميتين وتعاون المشاركون فيها مع الشرطة.

١٨ – وكان من المقرر إجراء تخفيض قوام شرطة البعثة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، حيث نُشر ١ ٤٨٠ شرطيا (منهم ٧٦ امرأة) اعتبارا من ٧ كانون الثاني/يناير، كان ٥٢٣ شرطيا منهم في وحدات الشرطة المشكلة. ومن هؤلاء، نُشر ٣٢٦ شرطيا في ديلي (منهم ١٤٠ شرطيا في الوحدة الماليزية، و ١٤٠ شرطيا في الوحدة البرتغالية، و ٤٦ شرطيا في الوحدة الباكستانية)، و ١٩٧ شرطيا في مقاطعات أخرى (منهم ١٠٥ شرطيين في الوحدة البنغلاديشية في بوكو، و ٩٢ شرطيا في الوحدة الباكستانية، منهم ٦٦ في بوبونارو و ٢٦ في إرميرا). وفي حين واصلت شرطة البعثة أداء مهمة إنفاذ القانون المسندة إليها مؤقتا، ركزت جهودها بشكل متزايد على دعم تدريب الشرطة الوطنية وبناء قدراتها وتطويرها المؤسسي في ضوء استمرار عملية استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية عن أعمال الشرطة. وتواصل التنسيق الوثيق مع قوات الأمن الدولية.

١٩ – وفي الاجتماع التقني الأخير المتعلق بترسيم الحدود الذي عُقد في بوغور، إندونيسيا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2010/522)، تقرر

عقد اجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر من أجل معالجة الأحداث الأخيرة في المناطق التي لم يفصل فيها بعد على طول الحدود في مقاطعة أوكوسي. غير أن الاجتماع أرجئ منذ ذلك الحين. وفي تطور إيجابي، جرى الاضطلاع بعمل تقني مشترك في الفترة ما بين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر لفحص العلامات الحدودية وإدخال تحسينات على الشبكة الجيوديسية. ويؤمل أن يواصل الطرفان المشاركة في المناقشات الرامية إلى إتمام ترسيم الحدود في المناطق المتبقية التي لم يُفصل فيها (والتي تشكل حوالي ٣ في المائة من إجمالي طول الحدود البرية) امتثالا للمعايير التقنية المتفق عليها مسبقا فيما يتعلق بترسيم الحدود.

٢٠ - وواصل ضباط الاتصال العسكري التابعين للبعثة تيسير علاقات العمل الفعالة بين وكالتي أمن الحدود لتيمور - ليشتي وإندونيسيا ورصد الحالة الأمنية على طول الحدود وفي شتى أنحاء تيمور - ليشتي. وواصلت شرطة البعثة تقاسم مقرها مع وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في نقاط العبور الخمس للحدود مع إندونيسيا وتسيير دوريات مشتركة وتوفير الدعم والمشورة. وأجرت وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية ثماني دوريات مشتركة مع الجيش الإندونيسي في المناطق الحدودية التي لم يُفصل فيها بعد في مقاطعة أوكوسي في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

## دال - دعم المؤسسات الأمنية وتعزيزها المؤسسي

٢١ - بناء على الاتفاق المبرم بين رئيس الوزراء وممثلتي الخاصة سابقا في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2009/504)، استأنفت الشرطة الوطنية مسؤولياتها الرئيسية عن أعمال الشرطة في مقاطعة أيبلو في ٢١ أيلول/سبتمبر وفي مقاطعة مانوفاهي في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وكذلك فيما يتعلق بوحدة دوريات الحدود، ودائرة الهجرة والمجلس الوطني للإنتربول في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي المجموع، استأنفت الشرطة الوطنية مسؤولياتها الرئيسية عن أعمال الشرطة في ١٠ مقاطعات وست وحدات، في حين أصبحت مقاطعة كوفاليما ووحدتان (هما مكتب المفتشية العامة ومراجعة الحسابات والإدارة الوطنية للتحقيقات الجنائية) تستوفي الشروط اللازمة وستُحدد لاحقا مواعيد الاستئناف المتعلقة بها. وتنتظر الشرطة الوطنية صدور توصية الفريق التقني المشترك لاستئناف مسؤولياتها الرئيسية عن أعمال الشرطة في المقاطعتين المتبقيتين بوبونارو وديلي. ومن المقرر إجراء مزيد من التقييمات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ فيما يتعلق بالوحدات الأربع المتبقية باعتبارها غير مستعدة لعملية الاستئناف. وفي هذه الأثناء، وكما لوحظ في تقريري السابق (انظر الفقرة ٢٢ من الوثيقة S/2010/522)، اشتركت شرطة البعثة والشرطة الوطنية في وضع

وتنفيذ تدابير لتعزيز القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية من أجل تسهيل استئنافها، في نهاية المطاف، لمسؤولياتها في جميع المقاطعات والوحدات المتبقية. وشملت هذه التدابير تعزيز القدرات اللوجستية للشرطة الوطنية وتنظيم دورات تدريبية موجهة مشتركة بين شرطة البعثة والشرطة الوطنية في مجالات من قبيل المهارات الإدارية والتحقيق في أعمال العنف الجنساني وجهود مكافحة الاتجار بالبشر وخفارة المجتمعات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مركز تدريب الشرطة، بمساعدة تقنية من مكاتب البعثة ذات الصلة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء ثنائيين، ٦١ دورة تدريبية بشأن المهام الأساسية للشرطة، فضلا عن مسائل من قبيل حقوق الإنسان، والتوعية الجنسانية، والعنف المترلي، وصيانة المركبات والتوريد والخدمات اللوجستية لما عدده ١ ٣٢١ شرطيا من أفراد الشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت شرطة البعثة التدريب لما عدده ٤٠ شرطيا من أفراد الشرطة الوطنية من أجل إعدادهم لاحتمال التحاقهم في المستقبل بالخدمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اجتاز ثمانية من هؤلاء الشرطيين تقييم فريق الأمم المتحدة للمساعدة في عملية الاختيار، وأوصى وزير الدولة لشؤون الأمن بتعيينهم في إحدى البعثات.

٢٢ - وفي المقاطعات والوحدات التي استأنفت فيها الشرطة الوطنية النهوض بالمسؤولية الرئيسية عن عمليات الشرطة، واصلت شرطة البعثة اضطلاعها بدور هام في تقديم المشورة والتدريب وبناء القدرات والرصد، كما ظلت على استعداد لتقديم الدعم التشغيلي والمساعدة للشرطة الوطنية في حالة نشوء ظروف قصوى، متى اقتضى الأمر وطُلب منها ذلك. وواصل أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة تقديم دورات تدريبية لوحدة الشرطة الخاصة التابعة للشرطة الوطنية بشأن سبل تعزيز قدراتها، بما في ذلك الدورة السادسة في سلسلة من دورات الحماية الأمنية الوثيقة وثماني دورات لتجديد المعلومات بشأن مكافحة الشغب. وفيما يتعلق بالوظائف الإضافية للخبراء المدنيين البالغ عددها ١٩ وظيفة ضمن عنصر شرطة البعثة، والتي يُتوخى أن تساهم في زيادة دقة التركيز على تعزيز بناء قدرات الشرطة الوطنية وتنمية مؤسساتها في مجالات محددة (انظر الفقرة ٥٩ من الوثيقة S/2010/522)، جرى حتى ٧ كانون الثاني/يناير اختيار خمسة خبراء وتمت التوصية بتعيين خمسة آخرين، كما يجري فحص المرشحين للوظائف التسع المتبقية.

٢٣ - وفي الاجتماع المعقود، برئاسة الرئيس، بين البعثة واللجنة الحكومية الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرتان ٥٥ و ٥٦ أدناه). قدم القائد العام للشرطة الوطنية عرضا عن الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أوجز فيها خمسة مجالات رئيسية لمواصلة تطويرها، وهي التشريعات، والتدريب، والإدارة، والتأديب، والعمليات، فضلا عن توصيات محددة بشأن الدعم الذي تقدمه شرطة

البعثة في كل مجال من تلك المجالات. وستصبح هذه المجالات الخمس الرئيسية موضع تركيز الفريق العامل المشترك بين شرطة البعثة والشرطة الوطنية، الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر من أجل وضع خطة لزيادة الدعم الذي تقدمه البعثة في مجال بناء القدرات إلى الشرطة الوطنية بعد استئنافها الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن أعمال الشرطة في جميع المقاطعات والوحدات. ومن المتوقع أن تساهم هذه الجهود، التي تهدف إلى تعزيز القيادة التيمورية، في كفالة التوصل إلى اتفاق متبادل بين الشرطة الوطنية وشرطة البعثة فيما يتعلق بأهداف بناء القدرات وأساليب العمل ومضمون البرامج التدريبية، وهي عوامل حاسمة لتحقيق نتائج فعالة. وسترد هذه الخطة في رسائل متبادلة يجري التفاوض بشأنها بين البعثة والحكومة وستتضمن ترتيبات جديدة تختلف، بموجب اتفاق متبادل، عن الأحكام ذات الصلة في الترتيب التكميلي المتعلق بأعمال الشرطة لعام ٢٠٠٦. وبموجب الترتيبات الجديدة، سيجري تسليم المسؤولية عن حفظ الأمن إلى الشرطة الوطنية في بداية مرحلة إعادة التشكيل وقبل اعتماد إعادة التشكيل الكامل للشرطة الوطنية وقدرتها، التي سوف تأتي عند نهاية مرحلة إعادة التشكيل.

٢٤ - وعقب قيام القائد العام للشرطة الوطنية بإقالة أربعة من أفراد الشرطة، أحدهم في حزيران/يونيه والثلاثة الآخرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم يتم بعد اعتماد ١٩٩ شرطيا (منهم ١١ امرأة) اعتمادا نهائيا بسبب انتظار نتائج إجراءات جنائية أو تأديبية جارية. وقد أشارت الحكومة إلى أن ٥٢ منهم يواجهون تهما تأديبية وجنائية خطيرة، في حين يُدعى أن الشرطيين المتبقين، وعددهم ١٤٧ شرطيا، قد ارتكبوا جرائم بسيطة نسبيا. ومع ذلك، أعلن وزير الدولة لشؤون الأمن في رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع والأمن غوسماو، قراره اعتماد أفراد الشرطة الـ ١٩٩، مشيرا إلى أنهم لن يعفوا من أي مسؤوليات جنائية وتأديبية إذا ثبتت إدانتهم عند نهاية الإجراءات. وصدر هذا القرار بالاستناد إلى الاستعراض الذي أجرته آلية الاعتماد الجديدة التي أنشأتها الحكومة، وبناء على توصية منها، وهي آلية تسترشد بتوجيهات مكتب المفتشية العامة ومراجعة الحسابات، ولجنة متابعة عملية الترقيات في وزارة الدولة لشؤون الأمن، التي حلت محل فريق التقييم بقيادة تيمور - ليشتي بعد انتهاء ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٢١ من الوثيقة S/2010/522). وقد أعربت ممثلتي الخاصة عن قلقها للقيادة التيمورية بشأن اعتماد أفراد الشرطة الذين يواجهون اتهامات جنائية خطيرة، وعددهم ٥٢ شرطيا.

٢٥ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعلن وزير الدولة لشؤون الأمن والقائد العام للشرطة الوطنية بشكل رسمي اعتزامهما تعيين ٢٥٠ شرطيا إضافيا في الشرطة الوطنية

اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وستستهدف جهود التوظيف المواطنين التيموريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٣ عاما، مع تخصيص نسبة ١٠ في المائة على الأقل من مجموع المرشحين للإناث.

٢٦ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم عملية إدارة الهجرة والحدود، وخصوصا تحويل دائرة الهجرة إلى وكالة مستقلة تابعة للشرطة الوطنية، وذلك من خلال تقديم الدعم القانوني الفني لتنقيح قانون الهجرة واللجوء، والمساعدة في المرحلة الأولى من تنفيذ نظام المعلومات المتعلقة بإدارة الحدود في المراكز الحدودية الرئيسية. وتواصلت أنشطة مكافحة الاتجار التي يضطلع بها الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالاتجار برئاسة وزارة الخارجية، كما تواصلت المساعدة المقدمة إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص في إطار البرنامج المشترك لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧ - وواصلت وزارة الدولة لشؤون الدفاع والقوات المسلحة التيمورية بذل الجهود الرامية إلى تطوير الموارد البشرية والقدرات المؤسسية للقوات المسلحة التيمورية، مع قيام البعثة بتقديم المشورة بشأن خطة تطوير القوات المسلحة التيمورية للفترتين ٢٠١١-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠٢٠. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، وافق رئيس الوزراء غوسماو، بصفته وزير للدفاع والأمن، على الهيكل الجديد للقوات المسلحة التيمورية الذي يتوخى تعيين ٦٠٠ فرد إضافي. ويجري حاليا وضع قانون أساسي جديد للقوات المسلحة التيمورية ومشروع قانون بشأن البرمجة العسكرية ومشروع قانون بشأن المشتريات العسكرية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اضطلعت القوات المسلحة التيمورية، بدعم من البعثة وشركاء تابعين للأمم المتحدة وشركاء ثنائيين آخرين، بأنشطة تدريبية مختلفة تناولت مواضيع شتى منها حقوق الإنسان، ووسائط الإعلام، والتدابير التأديبية وإجراءات التحقيق في الشرطة العسكرية. وقدم ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة توجيها مستمرا لأفراد القوات المسلحة التيمورية تمهيدا لنشرهم في المناطق الحدودية بصفتهم ضباط اتصال، فضلا عن برامج توجيهية لعدد محدود من أفراد الشرطة من أجل إعدادهم للالتحاق مستقبلا بالخدمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ قسم العدالة التابع للقوات المسلحة التيمورية، الذي أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠١٠ للاضطلاع بالتحقيقات التأديبية، إجراءات التحقيق في قضيتين بارزتين. وأفضت التحقيقات في القضية الأولى المتعلقة بالاستخدام غير المشروع لسلاح ناري، إلى فصل الضابط الذي ارتكب المخالفة، أما القضية الأخرى، وتتعلق بحادث هجوم مزعوم أدى إلى وفاة مواطن مدني، فهي قيد نظر هيئة العدالة (انظر الفقرة ٣١ من

الوثيقة S/2010/522). ولم يباشر قسم العدالة حتى الآن أي تحقيقات في القضايا المتعلقة بأزمة عام ٢٠٠٦ التي يُدعى تورط أفراد من القوات المسلحة التيمورية في أحداثها. ووفقا لمدونة الانضباط العسكري (مرسوم القانون رقم ٢٠٠٦/١٧)، يجوز لقسم العدالة بدء التحقيق في حادث ما في غضون خمس سنوات من تاريخ وقوعه. وحتى ٧ كانون الثاني/يناير، ظل الجنود الثلاثة التابعين للقوات المسلحة التيمورية الذين أدينوا بتهمة القتل ومحاولة القتل في حادثة إطلاق نار أدت إلى مقتل ٨ أفراد من الشرطة الوطنية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، يواصلون عملهم المعتاد ولم يخضعوا لأي إجراءات تأديبية داخلية (انظر الفقرة ٣٤ من الوثيقة S/2010/522).

٢٩ - ويتفاوت التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل ونقاطها المرجعية في مجال تقديم الدعم للمؤسسات الأمنية. وعلى الرغم من تمكن قوات الشرطة الوطنية من تعزيز إجراءاتها التأديبية الداخلية، يتعين بذل المزيد من الجهود لمتابعة الحالات المبلغ عنها (انظر الفقرة ٣٣ أدناه). وإذا كان قسم العدالة التابع للقوات المسلحة التيمورية، الذي أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠١٠ قد بدأ معالجة القضايا التأديبية، فإنه بحاجة أيضا إلى مزيد من التدعيم، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب الضباط من الرتب الوسطى والعليا على معالجة المسائل التأديبية. وبصفة عامة، يمكن زيادة توطيد الرقابة المدنية على الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية، ولا سيما هذا الكيان الأخير. وفي حين تحدد التشريعات أدوار ومسؤوليات الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية، يلزم زيادة توضيحها وتحديد معالمها على المستوى التنفيذي ومن خلال مواصلة إشراكهما على المستوى السياسي.

## هاء - دعم الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

٣٠ - كما أشرت في تقريري السابق، أحرزت الحكومة تقدما ملحوظا في تطوير إطار تشريعي وسياساتي شامل لقطاع الأمن (انظر الفقرة ٢٩ من الوثيقة S/2010/522)، وعالجت في سياق هذه العملية العديد من العناصر المحددة في مشروع الاستعراض الشامل لقطاع الأمن. وفي حين تسنى إصدار القوانين المتعلقة بالأمن الوطني والدفاع الوطني والأمن الداخلي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ (انظر الفقرة ٢٩ من الوثيقة S/2010/522)، لا تزال هناك حاجة إلى وضع مزيد من التشريعات واللوائح والسياسات الفرعية. وأشار وزير الدولة لشؤون الأمن في الجلسة البرلمانية المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن مقترح ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ يشير إلى إنشاء آليات وعمليات ذات الصلة. وقد أعيد مؤخرا مشروع السياسة العامة للأمن الوطني، والذي سيكمل القوانين السالفة الذكر بحيث تشكل معا إطارا شاملا

لقطاع الأمن، إلى وزارة الدولة لشؤون الأمن بغرض مراجعته عقب استعراضه من جانب مجلس الوزراء (انظر الفقرة ٢٩ من الوثيقة S/2010/522).

٣١ - وتأخر وضع الصيغة النهائية لمشروع الوثيقة المتعلقة بالاستعراض الشامل لقطاع الأمن. وتعكف الحكومة ومكتب الرئيس حاليا على استعراض الوثيقة، بالتشاور مع البعثة. وفي حين يبدو من المستبعد أن يتسنى وضع الصيغة النهائية للوثيقة في المستقبل القريب، فقد تم بالفعل تناول العديد من العناصر التي حُددت في مشروع الوثيقة على نحو ما سلف ذكره (انظر الفقرة ٣٠)، وستشكل عند الانتهاء من صياغتها مرجعا مفيدا.

٣٢ - وفي هذه الإثناء، ركزت جهود الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، ولا سيما من خلال المشروع المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة S/2009/72). وشملت المبادرات الممولة في إطار المشروع تقديم الدعم لإنشاء معهد الدفاع الوطني الذي افتُتح في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وقُدم الدعم أيضا في مجال الحماية المدنية، بما في ذلك الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية المعقدة وفي مجال خدمات الإطفاء. ونُظمت برامج تدريبية في مجالات التخطيط الاستراتيجي لقطاع الأمن، والإدارة، والمجالات التقنية والتشغيلية، من قبيل الاتصالات اللاسلكية وصيانتها، والحرس المدني والأمن الخاص، والإنذار المبكر. وتم تعزيز مشاركة المجتمع المدني ومناقشة السياسات العامة المتعلقة بقضايا القطاع الأمني، وذلك من خلال توفير المنح الصغيرة لمنظمات المجتمع المدني والتوعية بشأن القوانين الجديدة المتصلة بقطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، قُدمت المساعدة التقنية إلى مختلف مؤسسات الدولة من خلال تمويل ستة عشر مستشارا (من بينهم ثمانية مستشارين وطنيين). وستواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز قطاع الأمن من خلال توفير مبادرات بناء القدرات والمساعدة التقنية.

## ثالثا - تعزيز حقوق الإنسان والعدالة

### ألف - دعم رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٣٣ - تلقت البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض ١٨ بلاغا يُدعى فيها ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من جانب أفراد الشرطة الوطنية و ٤ بلاغات يُدعى فيها ارتكاب انتهاكات مماثلة على أيدي أفراد القوات المسلحة التيمورية. ولوحظت زيادة تنفيذ التدابير التأديبية الداخلية ضد أفراد من قوات الأمن، ولا سيما من الشرطة. وشملت التحسينات التي أدخلت على الآليات التأديبية للشرطة تعزيز توثيق إجراءات تقديم الشكاوى، وتحديث قاعدة

البيانات المستخدمة لتسجيل الشكاوى، وبدء التحقيقات استنادا إلى تقارير واردة من مصادر أخرى غير الضحايا، وتعزيز إنفاذ التدابير الرامية إلى كفالة تنفيذ القرارات التأديبية. ومع ذلك، ظلت الشرطة وهيئة الادعاء العام والمحاكم بطيئة في معالجتها لقضايا الانتهاكات. وعلى سبيل المثال، لم تُقدم أية لوائح اتهام فيما يتعلق بحادث إطلاق النار الذي يُعزى إلى أفراد الشرطة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي أسفر عن مقتل مدني واحد وإصابة آخر بجروح (انظر الفقرة ٩ من الوثيقة S/2010/85، والفقرة ٣١ من الوثيقة S/2010/522). وبالإضافة إلى ذلك، لم تصدر أية لائحة اتهام في قضية يُدعى فيها ارتكاب أفراد من القوات المسلحة التيمورية اعتداء خطيرا ضد مدني في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، مما أدى إلى وفاته (انظر الفقرة ٣١ من الوثيقة S/2010/522). وفي القضية التي يُدعى فيها قيام أحد أفراد الشرطة الوطنية بإطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٣١ من الوثيقة S/2010/522)، مما أسفر عن إصابة مدني بجروح خطيرة في ديلي، وُجهت إلى الشرطي تهمة الاعتداء الجسدي الجسيم والاعتداء الجسدي الناجم عن الإهمال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقضت محكمة ديلي المحلية ببراءته في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لعدم كفاية الأدلة. وفي تطور إيجابي، أمر مكتب المدعي العام بإعادة فتح التحقيق في قضية يُدعى فيها قتل مدني على يد أحد أفراد الشرطة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في مقاطعة فيكيكي، وهو التحقيق الذي كان قد أُغلق في وقت سابق على أساس عدم كفاية الأدلة، وينظر فيه حاليا مكتب المدعي العام في مقاطعة بوكو.

٣٤ - ولئن كان العنف المترلي يعتبر جريمة عامة بموجب القانون الجنائي لعام ٢٠٠٩، يتواصل حل عدد من قضايا العنف المترلي وغيره من أشكال العنف الجنساني عن طريق آليات تقليدية لا تتماشى دائما مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من خلال البرنامج المشترك لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بدعم وزير الدولة لتعزيز المساواة في جهوده الرامية إلى تنظيم دورات تدريبية لفائدة قادة المجتمعات المحلية والمعلمين والطلاب بهدف توعيتهم وتوجيه الحوارات بشأن سبل وضع حد للعنف المترلي، فضلا عن تقديم معلومات عن قانون مكافحة العنف المترلي (انظر الفقرة ٣٩ من الوثيقة S/2010/522). وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أيضا تقديم المساعدة التقنية لأعضاء البرلمان من أجل المساعدة في كفالة مراعاة المنظور الجنساني لدى وضع الميزانية، بما في ذلك تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ قانون مكافحة العنف المترلي.

٣٥ - وظل التقدم بطيئا فيما يتعلق بمساءلة مرتكبي الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان خلال أزمة عام ٢٠٠٦، على نحو ما أوصت به جهات من قبيل لجنة التحقيق

الخاصة المستقلة (انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة S/2006/628، والفقرة ٣٤ من الوثيقة S/2010/522). وحتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، صدرت أحكام نهائية في سبع قضايا، تضمنت إدانة تسعة متهمين وتبرئة ٤٣ متهما، في حين قضت المحكمة بإغلاق أربعة قضايا أخرى. وفي أعقاب قيام مكتب المدعي العام بتقديم لائحة اتهام ضد ١٥ فردا تضمنت طلبا بإلقاء القبض على ستة منهم فيما يتعلق بجريمة الحرق العمد لمترل أسرة دي سيلفا في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، مما أسفر عن مقتل ستة من أقارب روجيريو لوباتو، وزير الداخلية آنذاك، أُلقي القبض على خمسة من هؤلاء الأفراد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم أطلق سراحهم مع إخضاعهم لتدابير تقييدية في انتظار محاكمتهم.

٣٦ - وتواصلت المبادرات الرامية إلى تعزيز مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة من خلال برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان. وشملت الأنشطة المضطلع بها برامج تدريبية (بشأن مسائل منها النهج القائمة على حقوق الإنسان) وبرامج توجيهية، فضلا عن إتاحة الفرص للتفاعل مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان. وأُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بوضع الخطة الاستراتيجية الأولى لمكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، وذلك بناء على مشاورات منتظمة شاركت فيها مكاتبه الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وقد شهدت قدرة مكتب الأمين تحسنا مستمرا يُعزى في جانب منه إلى هذه المبادرات. ومع ذلك، يظل من المقلق استمرار الصعوبات التي تواجهها المؤسسة في تنفيذ ولايتها على نحو فعال بسبب عدم كفاية مواردها المالية وملاكها الوظيفي، ولا سيما فيما يتعلق بالوظائف المتاحة وعدد الموظفين في المقاطعات.

٣٧ - وقدمت البعثة الدعم التقني والمالي إلى مكتب الأمين في أعماله التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل لتيمور - ليشتي لعام ٢٠١١ الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك في مجالات زيادة التعريف بهذه الآلية وتصميم خطة للعمل. وشمل ذلك تقديم الدعم إلى مكتب الأمين في تعاونه مع المجتمع المدني لإعداد تقرير مشترك يتوخى تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١١. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عقدت الحكومة، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاورات عامة على مستوى المقاطعات بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل. وواصلت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية حقوق الإنسان والبعثة، أنشطة التوعية بشأن اتفاقية حقوق الطفل.

٣٨ - وواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة تحقيقاته، تحت إشراف مكتب المدعي العام، في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في عام ١٩٩٩

في ١١ مقاطعة من أصل ١٣ مقاطعة. وحتى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اختُتمت التحقيقات في ١٨٤ قضية من مجموع ٣٩٦ قضية لم يُبت فيها بعد، منها ٢١ قضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري حاليا التحقيق في ثماني عشرة قضية، منها قضيتان يُدعى فيهما ارتكاب العنف الجنساني. وسعيا إلى تسريع وتيرة التحقيقات في القضايا المتبقية، قامت البعثة بزيادة عدد أفرقة التحقيق في الجرائم الجسيمة من خمسة أفرقة إلى ١١ فريقا، وتعتزم زيادة عددها مرة أخرى ليصل إلى ١٤ فريقا خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، وذلك في محاولة لإتمام جميع التحقيقات بحلول عام ٢٠١٢.

٣٩ - وواصلت البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إعطاء أولوية عالية لسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، بما في ذلك من خلال توفير التدريب الإلزامي لجميع موظفي الأمم المتحدة، وتقييم ورصد المواقع الخارجية، وتنفيذ برامج التوعية بشأن معايير السلوك المطلوب توافرها في موظفي الأمم المتحدة. كما واصلت البعثة أنشطة التوعية التي تضطلع بها في إطار استراتيجية ''الأمم المتحدة مهتمة''. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٣٤٤ موظفا (منهم ٦٣ امرأة) من موظفي البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تدريبا يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة برامج لبناء القدرات في مجالات التوعية بالقضايا الجنسانية والعنف المترلي ومكافحة الاتجار بالبشر، وذلك لفائدة ٣٤٠ موظفا (منهم ٨٢ امرأة) من أفراد شرطة البعثة وموظفيها المدنيين؛ وقُدم التدريب أيضا بشأن تحليل القضايا الجنسانية لما عدده ٥٣ من أفراد شرطة البعثة والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي منهم ٢٣ امرأة.

## باء - دعم بناء قدرات نظام العدالة وتعزيزه

٤٠ - تشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب المدعي العام إلى انخفاض مجموع عدد القضايا الجنائية التي لم يُبت فيها بعد من ٠٩٢ ٥ قضية في نهاية أيلول/سبتمبر إلى ٨٤٧ ٤ قضية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال هذه الفترة ذاتها، سُجلت ٨٢٨ قضية جنائية جديدة، مما يشير إلى استقرار مستويات الثقة في نظام العدالة الرسمي، وقام مكتب المدعي العام بتجهيز ٧٨٧ قضية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي من أجل تطوير نظام تجريبي متكامل لإدارة القضايا لمختلف مؤسسات قطاع العدالة (انظر الفقرة ٣٨ من الوثيقة S/2010/522)، حيث بدأ العمل به في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر في مكتب المدعي العام لفترة تجريبية مدتها ثلاثة أشهر. ومن المقرر عند انتهاء هذه الفترة التجريبية توسيع نطاق تشغيله ليشمل مكتب المحامي العام والدائرة الوطنية للسجون والإدماج الاجتماعي، وكذلك

الشرطة الوطنية. وقامت البعثة، بالتنسيق مع مكتب المدعي العام، بتيسير حلقتي عمل إسهاما منها في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الشرطة والمدعين العامين.

٤١ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشئ، بدعم من البعثة، فريق عمل برئاسة المدير الوطني للسجون من أجل وضع إطار للسياسات العامة المتعلقة بإدارة وتشغيل السجون والإدماج الاجتماعي في عام ٢٠١١. واشتركت البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دعم تعميم المبادرات الحكومية للاتصال والتوعية بشأن قانون مكافحة العنف المترلي على طائفة من الجهات المعنية. وتمكن عشرون من أفراد الشرطة الوطنية في الوحدة المعنية بالمستضعفين من إتمام الدورة التدريبية التي نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التحقيقات في قضايا العنف الجنساني. وقد أدرج مركز التدريب القانوني، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورات تدريبية بشأن قانون مكافحة العنف المترلي في مناهجه الدراسية الموجهة إلى جميع الجهات الفاعلة في الجهاز القضائي الوطني، كما أدرج وحدات تثقيفية بشأن الصكوك الدولية المتعلقة بالقضايا الجنسانية في جميع برامجه التدريبية الجديدة (وخاصة تلك الموجهة إلى القضاة والمدعين العامين والمحامين العامين والمحامين الخاصين).

٤٢ - وأُحرز مزيد من التقدم في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجال سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة في تيمور - ليشتي (انظر الفقرتين ٤ و ٣٨ من الوثيقة S/2010/522). وأنهى فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة ما يقرب من نصف جميع التحقيقات المتعلقة بجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وفي حين بدأ التحقيق في جميع القضايا التي أوصت بها لجنة التحقيق الخاصة المستقلة، أحيل عدد محدود منها فقط لأغراض المحاكمة، ومن جملة هذا العدد المحدود، قضت المحكمة بتبرئة عدد من الأفراد بسبب عدم كفاية الأدلة. وصيغت وسُنت تشريعات رئيسية، منها القانون الجنائي وقانون مكافحة العنف المترلي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مشاريع نصوص قانون الأراضي (وما يتصل به من تشريعات فرعية)، وقانون المصادرة وقانون الصندوق المالي، وجرت مناقشتها مع السلطات القضائية الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد ينظر فيها البرلمان في عام ٢٠١١.

٤٣ - وارتفع عدد القضاة والمدعين العامين والمحامين العامين مرة أخرى ليصل إلى ٥١ موظفاً قضائياً (منهم ١٤ امرأة)، واستمر انتقال مهام الجهات الفاعلة القانونية

الدولية من المهام التنفيذية إلى أداء الأدوار الاستشارية في مؤسسات العدالة. وفي حين بدأ المجلس الأعلى لدائرة الادعاء العام والمجلس الأعلى للجهاز القضائي أداء مهامهما، لم يتم بعد تشكيل المجلس الأعلى لمكتب المحامي العام، كما لا توجد أي نقابة مستقلة للمحامين. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم مركز التدريب القانوني، مما أدى إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية؛ وعلى سبيل المثال، أنهى ٥٦ من كتبة المحاكم ومكتب المحامي العام التدريب في عام ٢٠١٠. وأُحرز تقدم ملحوظ في قطاع مؤسسات السجون، سواء على مستوى السياسات أو البرامج، مما أدى إلى إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية للسجون وفي مجال معاملة السجناء. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من الاحتياجات التي لم تُستوفى بعد، بما في ذلك إنشاء سجون منفصلة للنساء والأحداث، وتوفير الخدمات التعليمية للأحداث، والخدمات الاجتماعية للمعاقين عقليا، فضلا عن توفير التدريب المهني لجميع السجناء. ولا يزال مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بحاجة إلى تلقي المساعدة التقنية بالنظر إلى أوجه النقص في ميزانيته وموارده البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوصيات التي يقدمها إلى المؤسسات الحكومية الأخرى لا تُنفَّذ دائما. ومع ذلك، يعمل المكتب باعتباره هيئة مستقلة ويؤدي دورا رائدا في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٤٤ - وتحسنت فرص وصول بعض فئات السكان إلى العدالة، ولا سيما في المناطق الريفية، وإن ظل إنشاء خدمات فعالة للمساعدة القانونية على مستوى المقاطعات يمثل مشكلة نظرا لعدم وجود نظام حكومي قائم على نطاق البلد. ولا تزال المرأة تواجه عددا من العقبات المرتبطة بنوع الجنس (انظر الفقرتان ٨٢ و ٨٧ من الوثيقة S/2010/85). ويمثل إنشاء ثلاث محاكم متنقلة مبادرة واعدة لتحسين فرص اللجوء إلى القضاء على مستوى المقاطعات. وقام مكتب المحامي العام أيضا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد منتديات منتظمة عن العدالة، وذلك بهدف توعية المواطنين وتعزيز فهمهم بشأن أدوار وولايات جميع مؤسسات العدالة وتفاعلها مع نظام العدالة التقليدي.

## رابعا - دعم برنامج الأولويات الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساعدات الإنسانية

### ألف - دعم عملية برنامج الأولويات الوطنية

٤٥ - في ٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد في ديلي الاجتماع ربع السنوي لشركاء التنمية برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، وخلُص إلى تحقيق تقدم جيد في بلوغ الغايات المتعلقة بالأولويات الوطنية لعام ٢٠١٠ والتي تشكل العهد الدولي لتيمور - ليشتي (انظر الفقرة ٣٦ من الوثيقة S/2008/501). وواصلت البعثة، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي،

تقديم الدعم إلى أمانة الأولويات الوطنية. وعملت الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية في مجالات العدالة والزراعة والأمن الغذائي على تحسين فعاليتها. بيد أن الفريق العامل المعني بالهياكل الأساسية لم يجتمع منذ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٤٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة التوجيهية الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية برئاسة وزير المالية اجتماعها الثالث في عام ٢٠١٠. وأقرت اللجنة خطة عمل شاملة لعام ٢٠١١، تشمل مجالات التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية ورصدها وتقييمها.

## باء - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٤٧ - ظل الإنفاق العام يشكل محركا للتوسع الاقتصادي في عام ٢٠١٠. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، زادت الضغوط التضخمية بشكل مطرد، وخصوصا في ديلي، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الزيادة الحادة في الأسعار الدولية للحبوب. وكما في السنوات السابقة، يُتوقع أن يشكل إنفاق الدولة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في عام ٢٠١١. ويناهز مجموع ميزانية عام ٢٠١١ التي يناقشها البرلمان الوطني حاليا مبلغ ٩٨٥ مليون دولار، يخصص جزء كبير منه لتنمية الهياكل الأساسية.

٤٨ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء غوسماو النتائج الأولية لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، ويتوقع صدور التقرير الكامل للتعداد بحلول نيسان/أبريل ٢٠١١. ويبيّن التعداد، الذي اضطلعت به مديرية الإحصاءات الوطنية في وزارة المالية في تموز/يوليه ٢٠١٠، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، حدوث انخفاض في إجمالي معدلات نمو السكان من ٣,٣٢ في المائة سنويا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ إلى ٢,٤١ في المائة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلن وزير الدولة للتدريب المهني والتوظيف النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية عن القوة العاملة في تيمور - ليشتي، التي أجرتها مديرية الإحصاءات الوطنية بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية. وتبرز نتائج هذه الدراسة الاستقصائية التحديات المستمرة فيما يتعلق بسبل العيش وفرص العمل، بما في ذلك في المناطق الريفية وفيما يتعلق بالشباب.

٤٩ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر وزير المالية ونائب وزير الصحة التقرير النهائي للاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، الذي اضطلعت به أيضا مديرية الإحصاءات الوطنية بدعم من الفريق القطري للأمم المتحدة والمانحين الثنائيين. وتكشف نتائج هذا الاستقصاء عن إحراز تقدم في بعض المؤشرات الحاسمة للأهداف الإنمائية للألفية منذ عام ٢٠٠٣، بما في ذلك انخفاض معدل وفيات الرضع من ٦٠ إلى ٤٥ حالة وفاة بين كل ١ ٠٠٠ مولود حي، وانخفاض معدل الخصوبة من ٧,٨ إلى ٥,٧ مواليد لكل امرأة.

وأكد الاستقصاء أيضا انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٨٣ إلى ٦٤ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١ مولود حي (انظر الفقرة ٤٦ من الوثيقة S/2010/522). ومع ذلك، يظل معدل وفيات الأمهات مرتفعا عند نسبة ٥٥٧ حالة وفاة ببين كل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي، وتشكل الحالة التغذوية للأطفال مصدر قلق بالغ حيث يعاني ٥٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من نقص الوزن ويعاني ٥٣ في المائة من التقزم.

٥٠ - وواصلت الحكومة تقديم المساعدة الغذائية إلى ٠٠٠ ٢٩٥ من سكان البلد الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي والضعف التغذوي، وذلك بمساعدة من برنامج الأغذية العالمي في بعض المجالات، من خلال برنامج صحة وتغذية الأم والطفل، وبرنامج التغذية في المدارس، وبرنامج الغذاء مقابل العمل/الأصول وبرنامج المساعدة الغوثية. وأنتج محليا أكثر من ٥٠٠ طن من الأغذية المخلوطة وتم توزيعها على النساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في ثلاث مقاطعات تجريبية (وهي أيلو وإيرميرا وأوكوسي)، وذلك في إطار برنامج صحة وتغذية الأم والطفل.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة إلى وزارة الدولة للتدريب المهني والتوظيف من أجل معالجة ارتفاع معدل البطالة، ولا سيما في أوساط شباب البلد. وقدمت التوجيه المهني، ونجحت في أداء دور الوسيط في عمليات التوظيف وقدمت الدعم لعقد دورات تدريبية بشأن تعزيز المهارات لعدد صغير من الشباب.

٥٢ - وفي إطار جهود البلد لمواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ، قامت وزارة الدولة لشؤون البيئة وإعادة التحريج، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصياغة برنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ من خلال عملية جامعة تشارك فيها الحكومة والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. وقُدم موجز لوثيقة البرنامج إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في كانكون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويندرج وضع الصيغة النهائية للبرنامج أيضا في إطار الوفاء بأحد الالتزامات التي قطعتها تيمور - ليشتي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٥٣ - وقُطعت أشواط بعيدة صوب تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل ونقاطها المرجعية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولئن ظل ٤١ في المائة من السكان يعانون من الفقر، فقد تحسنت نوعية الحياة التي تعيشها بعض الفئات. واستحدثت الحكومة برامج الرعاية الاجتماعية للمسنين والفئات الضعيفة الأخرى، فضلا عن مشاريع الهياكل الأساسية التي تتسم بالكثافة العمالية على مستوى المجتمعات المحلية لتوفير إيرادات نقدية للأسر

التي زادت فقرا بسبب الأزمة الاقتصادية التي أعقبت أحداث العنف في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، يظل تحقيق تحسن مطّرد في سبل العيش وفرص العمل في المناطق الريفية تحديا قائما. ومن المسائل التي تثير القلق بصفة خاصة ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب واحتمال أن يؤدي ذلك إلى إثارة مشاعر الإحباط والاضطرابات الاجتماعية، مما يشكل أحد التحديات الرئيسية المستمرة التي يتعين على الحكومة معالجتها. وقد عاد السكان الذين شردهم أحداث عام ٢٠٠٦ وجرى إدماجهم تدريجيا في مجتمعاتهم المحلية. وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بتجهيز جميع ما تبقى من مطالبات المشردين داخليا وعددها ٦٠٠ ٤ مطالبة، حُددت منها حوالي ٠٠٠ ١ مطالبة باعتبارها تستوفي الشروط اللازمة للحصول على تعويضات مالية (انظر الفقرة ٥٢ من الوثيقة S/2010/522). وستساهم أعمال إدارة بناء السلام والتماسك الاجتماعي التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي (انظر الفقرة ١١ أعلاه) في مساندة جهود الحوار المتواصل لدعم استدامة عمليات إعادة الإدماج. ويجري حاليا استعراض هيكل إدارة الكوارث اللازم لمواجهة التحديات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية في المستقبل (انظر الفقرة ٥٤ أدناه).

## جيم – تقديم المساعدة الإنسانية

٥٤ – لم تسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير حوادث إنسانية تُذكر، على الرغم من استمرار بعض الفيضانات المحلية البسيطة والتي واجهتها الحكومة بفعالية دون الحاجة إلى أي دعم لوجستي من الأمم المتحدة. وفي يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الحكومة، بدعم من البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل بعنوان ''نهج الحكومة بأسرها في مواجهة الكوارث'' من أجل استعراض السياسات والإجراءات القائمة ووضع توصيات لتعزيز فعالية الإطار الوطني لمواجهة الكوارث، مع الأخذ في الاعتبار تجارب البلدان الأخرى في المنطقة.

## خامسا – التحضير للمرحلة الانتقالية

٥٥ – أُحرز مزيد من التقدم في العملية الانتقالية. وفي أعقاب الاتفاق المبرم في ١٧ أيلول/سبتمبر لإنشاء آلية مشتركة للتخطيط للمرحلة الانتقالية وتنفيذها، تحت إشراف فريق توجيهي رفيع المستوى (انظر الفقرة ٦٦ من الوثيقة S/2010/522)، والإحاطة الإعلامية التي قدمتها ممثلتي الخاصة إلى مجلس الوزراء في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استضاف الرئيس في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الاجتماع الربع السنوي الأول للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالعملية الانتقالية، حضره رئيس الوزراء وممثلون حكوميون آخرون، وقائد القوات المسلحة التيمورية

والقائد العام للشرطة الوطنية، فضلا عن ممثليّ الخاصة، ونواب الممثلة الخاصة وفريق الإدارة العليا. وتم الاتفاق على أن تتولى اللجنة الرفيعة المستوى توجيه العملية الانتقالية وتحديد طرائقها. وستستعرض اللجنة الاحتياجات المتبقية في جميع مجالات ولاية البعثة لكي تقرر، بالتعاون مع الحكومة والجهات المعنية والشركاء الآخرين المعنيين، أوجه الدعم التي ينبغي أن تستمر إلى حين انتهاء ولاية البعثة، بما في ذلك مستويات الملاك الوظيفي اللازم وخصائصه. وستركز اللجنة أيضا على كفالة نقل الدعم الذي تقدمه البعثة وتستمر الحاجة إليه بعد انتهاء الولاية النهائية للبعثة، بصورة فعالة وحسب الاقتضاء، إلى مؤسسات الدولة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وكيانات أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمجتمع المدني.

٥٦ - واتفقت اللجنة الرفيعة المستوى أيضا في جلستها المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر على إنشاء أفرقة عاملة تقنية مشتركة ستركز على سبعة مجالات رئيسية هي: الحكم الديمقراطي؛ وقطاع الشرطة والأمن؛ وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ودعم البعثات واللوجستيات؛ وتوفير التدريب لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين؛ وأثر مغادرة البعثة في الاقتصاد المحلي. ومن المتوقع أن تعمل جهات التنسيق الرئيسية بين الحكومة والبعثة في كل مجال من تلك المجالات على كفالة أن يضطلع كل فريق عامل بمهامه على نحو يدعم الأولويات والشواغل الوطنية. وقد شرعت في العمل الأفرقة العاملة الثلاثة التي تركز، على التوالي، على قطاع الشرطة والأمن، ودعم البعثات واللوجستيات، وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان. أما الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجهات المانحة، فقد كانت وستظل طرفا في مشاورات منتظمة تجري طوال العملية الانتقالية، بما في ذلك من خلال الاجتماعات والإحاطات. وكما سلف ذكره، ركزت المناقشات التي دارت في الاجتماع المعقود في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا على مجالي الشرطة ودعم البعثات (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه).

## سادسا - الجوانب المالية

٥٧ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧٤/٦٤ أن تعتمد مبلغ ٢٠٦,٣ ملايين دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٧,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢٧٤٦,٩ مليون دولار. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، فإن تكلفة الإنفاق عليها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٥٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكَّلة مليوني دولار. وقد سُددت تكاليف الأفراد والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

## سابعا - ملاحظات

٥٩ - من البوادر التي تبعث على التفاؤل استمرار التقدم المحرز في استئناف الشرطة الوطنية لمسؤولياتها الرئيسية عن أعمال الشرطة (انظر الفقرتين ٢١ و ٢٣ أعلاه) وترجيح إتمام هذا الاستئناف في جميع المقاطعات والوحدات في غضون الأشهر القادمة. وسيمثل ذلك بداية مرحلة إعادة التشكيل، حيث ستقوم البعثة، وفقا للترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها مع الحكومة (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه)، بتسليم الشرطة الوطنية مسؤولية إجراء وقيادة ومراقبة جميع عمليات الشرطة في تيمور - ليشتي. وستتضمن الترتيبات الجديدة بين البعثة والحكومة أيضا عناصر تتعلق بالدعم الذي ستقدمه البعثة إلى الشرطة خلال مرحلة إعادة التشكيل.

٦٠ - وعقب عملية التسليم، ستستمر الحاجة إلى وجود شرطة البعثة من أجل دعم مواصلة تنمية مؤسسات الشرطة الوطنية وبناء قدراتها، وكذلك لتقديم الدعم التشغيلي متى كان ذلك لازما ومطلوبا، إلى حين اعتماد إعادة التشكيل الكامل للشرطة الوطنية وقدرتها في نهاية مرحلة إعادة التشكيل. وخلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت الحكومة، على نحو ما يرد بالتفصيل في عرض قدمه القائد العام للشرطة الوطنية (انظر الفقرة ٢٣)، أن يستمر وجود شرطة البعثة خلال عام ٢٠١٢، على نحو يتيح، في جملة أمور، استمرار الدعم المقدم إلى الشرطة في مجالات من قبيل بناء القدرات وتعزيز المهارات وتوفير المهام الاستشارية المحددة في جميع المقاطعات والوحدات، فضلا عن توفير التدريب المتخصص والموجه في مجالات مثل التحقيقات الجنائية وخفارة المجتمعات المحلية والتأديب والإدارة (بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والمالية) والعمليات وخفارة الحدود ووحدات الشرطة الخاصة والمسائل القانونية. وسيلزم وجود شرطة البعثة بأعداد كافية من أجل الاضطلاع بمثل تلك المهام الكبيرة لبناء القدرات، وكذلك لتوفير الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية في حالة نشوء ظروف قصوى إذا اقتضى الأمر وطُلب منها ذلك، بما في ذلك خلال الفترة الحاسمة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في عام ٢٠١٢. وسيتطلب ذلك استمرار وجود وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة والتي ستضطلع بدور هام في توفير التدريب والدعم الأمني بالاقتران مع عملية الانتخابات. وبالنظر إلى أن الحكومة قد طلبت الدعم الثنائي لتعزيز الشرطة الوطنية

بالإضافة إلى الدعم الذي ستقدمه البعثة، ستكون جهود الحكومة لتنسيق مختلف برامج الدعم جهودا حاسمة لكفالة تكامل تلك البرامج.

٦١ - وفي هذه الأثناء، يجري إعادة تشكيل شرطة البعثة من أجل مراعاة تغير طبيعة الدور الذي تضطلع به في تيمور - ليشتي (انظر الفقرة ٦٠ من الوثيقة S/2010/522). وفي حين جرى فعلا تخفيض قوام شرطة البعثة، فإنه من المقرر زيادة تخفيضه تدريجيا من القوام المأذون به أصلا وهو ١ ٦٠٨ أفراد والقوام الحالي البالغ ١ ٤٨٠ فردا إلى ١ ٢٨٠ فردا بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١ (مما سيخلف ٧٩٠ من فرادى الشرطة و ٤٩٠ فردا في وحدات الشرطة المشكلة). وسيتم الإبقاء على هذا العدد من شرطة البعثة حتى منتصف عام ٢٠١٢، بعد إتمام الانتخابات، حيث يُتوخى إجراء خفض سريع لقوام شرطة البعثة، مع مراعاة الحالة في الميدان ونتائج تقييم مستقل للشرطة الوطنية (انظر الفقرة ٦٠ من الوثيقة S/2010/522)، فضلا عن نتائج تقييم لخبراء في شؤون الشرطة يُضطلع به لاحقا تحت قيادة الأمم المتحدة من أجل النظر في إعادة تشكيل شرطة البعثة خلال الفترة المتبقية من ولاية البعثة. وقد أعربت البعثة عن دعمها لإجراء تقييم مستقل للشرطة الوطنية خلال مرحلة إعادة التشكيل، على نحو ما اقترحته الحكومة. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية الأخرى للاستراتيجية الانتقالية المشتركة مع الحكومة في كفالة نقل المسؤولية عن مواصلة بناء قدرات الشرطة الوطنية ودعم مؤسساتها بصورة فعالة إلى شركاء ثنائيين/متعددي الأطراف وغيرهم من شركاء الأمم المتحدة.

٦٢ - ومن المثير للقلق أن تقرر الحكومة الشروع في الاعتماد النهائي لأفراد الشرطة الوطنية الذين يواجهون تهما تأديبية وجنائية خطيرة، مما يتعارض مع روح الترتيب التكميلي المتعلق بأعمال الشرطة لعام ٢٠٠٦. ومع ذلك، أفادت الحكومة بأن هؤلاء الأفراد لن يُعفوا تحت أي ظرف من مواصلة الإجراءات الجنائية والتأديبية بحقهم. وعلى غرار ممثلتي الخاصة، أحث الحكومة والسلطات القضائية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة نزاهة الشرطة الوطنية.

٦٣ - ونزولا عند رغبة رئيس تيمور - ليشتي، ورئيس البرلمان الوطني، ورئيس الوزراء وزعيم المعارضة، على نحو ما نُقل إلى ممثلتي الخاصة، وفي ضوء الحاجة إلى استمرار تقديم الدعم في المجالات الحاسمة لولاية البعثة، فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى بالتكوين نفسه وبالمستويات الحالية المأذون بها من الموظفين، مع مواصلة الخفض التدريجي لأفراد الشرطة كما هو مشار إليه أعلاه (انظر الفقرة ٦١). وتتماشى هذه التوصية مع المناقشات التي أجرتها البعثة مع الحكومة بشأن المرحلة الانتقالية. وينبغي أن تراعي ولاية شرطة البعثة الطبيعة المتغيرة لدورها ومهامها بعد بداية مرحلة إعادة تشكيل الشرطة الوطنية (انظر الفقرات ١٨ و ٢٣ و ٥٩).

٦٤ - وستتولى الهيئتان الوطنيتان لإدارة الانتخابات تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر عقدها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢. وفي انتظار صدور توصيات البعثة المقررة لتقييم الانتخابات (انظر الفقرة ١٢) التي طلبتها الحكومة، من المتوقع أن تقوم الأمم المتحدة بتقديم الدعم التقني واللوجستي.

٦٥ - وشهد اقتصاد تيمور - ليشتي انتعاشا ملحوظا منذ أزمة عام ٢٠٠٦. وشارف النمو معدلا عشريا على مدى السنوات الأربع الأخيرة إلى جانب انخفاض في معدل الفقر وتحسّن في مؤشرات التنمية البشرية. وبفضل الإيرادات النفطية، تضاعف مبلغ ميزانية الدولة المقترحة لعام ٢٠١١ أربع مرات مقارنة بمبلغ ميزانية عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى الحفاظ على زخم النمو المرتفع، يتمثل التحدي القائم حاليا في تحقيق نمو شامل ومستدام عن طريق تعزيز التنمية الريفية والقطاع الخاص وتوليد فرص العمل، وبخاصة للشباب.

٦٦ - والتركيز القوي على تنمية الهياكل الأساسية، كجزء من مشروع الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية وميزانية الدولة المقترحة لعام ٢٠١١، لا يتطلب زيادة القدرة التنفيذية فحسب، وإنما أيضا التنفيذ الفعال للقوانين، وتوافر المؤسسات والآليات اللازمة لكفالة الشفافية والمساءلة. وفي حين تتسم هذه الآليات المنشأة للتحقيق في قضايا سوء الإدارة والفساد، بأهمية حاسمة، فإنه من المهم أيضا التركيز على العمل بنشاط لمنع هذه الممارسات على نحو ما أقر به البرلمان الوطني والحكومة والمجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم مواصلة الجهود الرامية إلى تقليل الفروق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ودعم الفئات الضعيفة وتنظيم سندات الأراضي والممتلكات وملكيتها.

٦٧ - ومن المهم أن تتواصل الجهود المضطلع بها على جميع مستويات المجتمع لمكافحة الإفلات من العقوبة وبناء ثقة الشعب في النظام القضائي، بما في ذلك فيما يتعلق بالقضايا التي حددتها لجنة التحقيق الخاصة المستقلة. فانقطاع تلك الجهود يمكن أن يؤدي إلى تقويض التقدم الملحوظ الذي تحقق حتى الآن في تنمية المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، مما سيزيد من جرأة المخرّبين المحتملين كما يمكن أن يحول الانتباه عن الجهود المتواصلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل في البلد.

٦٨ - وختاما، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة، أميرة حق، لدورها القيادي، وجميع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم المتواصلة في دعم شعب تيمور - ليشتي لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية. وأود أيضا أن أشكر قوات الأمن الدولية على دعمها المتواصل للبعثة، بما في ذلك ما يتعلق بالحفاظ على حالة أمنية مستقرة في تيمور - ليشتي.